الخطاب الإعلامي وجوهر السياسة الهندية

(١٩٤٧- ١٩٨٤)

د / طـه عبد العـزيـــز طـه

التمهيد :

بعد مأساة التقسيم جاء اختيار الاستقلال ، راح "نهرو" يتكلم كل يوم ويعبأ الناس، فقد كان في خياله حلم اشتراكي عظيم، وكان يدرك بعد التجربة السوفيتية أن هناك شرطا أساسيا لنجاح الاشتراكية هو مشاركة الناس فى الفكر وفى الفعل وإلا فإن سلطة الشعب التى يمثلها الحزب تتحول إلى بيروقراطية حزب، شأنها شأن كل البيروقراطيات وفيها كل عيوبها بيروقراطية الحزب فى الاتحاد السوفيتي هى مشكلة التجربة لأنها أعطت نفسها الحق في أن تنوب عن كل الناس وتغيب دورهم .

راح "نهرو" يخطب في الناس داعيا إلى حلم اشتراكي هو اختيارنا لبناء الهند الجديدة وقال له "غاندى" يوما " لماذا لا تعطي حنجرتك فرصة للراحة؟" وكان رد نهرو لـ " غاندى" أنه ليس لدى الهند وقت تضيعه ، كان رد "غاندى" لا تحاول أن تقنع أحدا بتغيير عاداته وأفكاره ، أقصى ما تستطيع فعله هو أن تقنعه بأن يبدأ فى مراجعة العادات والأفكار ، وإذا فعل فإنه هو الذى سيغير وليس أنت ".

وأصبح "جواهر لال نهرو" رئيسا للوزراء فى الهند ، وكان يخشي أن يصبح طرفاً فى صراع بين المجتمع وسلطة الدولة ، وكان رأى كثيرين أن الاشتراكية لا يمكن تحقيقها بالديمقراطية، لكن الديمقراطية كانت فى جوهرها قضية وحدة الهند ، لأن الاستعمار حاول أن يسيطر فى الداخل لتمزيق وحدة الهند داخل خطوط الحدود ، وظلت أثار النظام القديم باقية فى الهند المستقلة "الفقر والجهل والقهر والتى كسرت أشياء كثيرة لدى عامة الناس ".

أما إحساس المواطنة فقد أصيب بشرخ ، لأن نظام السيطرة القديم تعامل مع الناس بموظف الدولة، ومحصل الضرائب ورجل البوليس ووكيل مالك الأرض وهؤلاء جميعا لم يغتصبوا عمل الناس فحسب ولكنهم سرقوا شجاعتهم وسرقوا قدرتهم على العمل الجماعي وعلموهم الخضوع والرضا بالهوان ثم القبول بالقدر كيفما جاء !.

مقدمة:

شغلت الديمقراطية أذهان المفكرين ، وتعددت الآراء بشأنها وتعددت أنواعها وأشكالها ، واختلف تطبيقها من دولة لأخرى تبعا لاختلاف نظم الحكم وظروف المجتمع ، فقد آمن زعماء وقادة الهند الأول بأن الديمقراطية هى الطريق السليم لبناء المجتمع وتقدمه ورفاهيته ، وظهر هذا الميل فى الهند خاصة فى أعقاب الاستقلال عام ١٩٤٧م على أن هذا الميل لم يكن وليد الاستقلال أو مستحدثا فى الهند فقد كافحت الهند فى عهد الاستعمار للحصول على هذه الديمقراطية وقد حصلت عليها فى صورة شكلية راحت الهند تطورها وتضفى عليها شكلا حقيقيا بعد الاستقلال بفضل "جواهر لال نهرو" وظهر الاتجاه الديمقراطي جليا فى فكر زعماء وقادة الهند الأوائل ، فتبلور هذه الاتجاه أكثر فى دستور الهند الذى نص على أن الهند دولة ديمقراطية علمانية تسعى إلى تحقيق المساواة الاجتماعية بين الأفراد، وكفالة حقوق الأفراد الشخصية المتمثلة فى حرية الرأي والعقيدة دون النظر إلى الدين أو العنصر من اجل الوصول إلى تقدم ورفاهية المجتمع الهندى كما تبلور أيضا فى ممارسة المجالس التشريعية والتنفيذية والقضائية والصحافة ، والرأى العام الهندى ، والأحزاب وسير العمليات الانتخابية فى كثير من الأحوال ، واتخذت الهند الديمقراطية سبيلا للوحدة والتقدم وبناء المجتمع على الرغم مما تكتنف تجربة الديمقراطية فيها من أحداث العنف والشعب والصراع الطائفي ورغبة الهندوس فى القضاء على حقوق الأقليات الأخرى.

وانبثاقا من أهمية الموضوع ورغبة فى الوقوف على مدى ما حققته وتحققه تجربة الديمقراطية من رفاهية وتقدم للشعب الهندى بفضل الخطاب الاعلامى والإرشادي للزعماء عامة ، و"جواهر لال نهرو" خاصة وبفضل تطبيق القواعد الدستورية التى أرساها "نهرو" وعبر عنها فى خطبه وكتاباته وإرشاداته، ورسائله إلى انديرا غاندى التى جمعت فى كتاب ضخم من ألف صفحة ، يضم ١٩٦ رسالة . مثل ما سبق دافعا للباحث ليكشف من خلاله طبيعة الخطاب الإعلامى وجوهر السياسة الهندية

وكان "جواهر لال نهرو" مولعا بالكتب وإلقاء الخطب ، دائم البحث عن الأفكار وعكست كتاباته إشعاعات روحه ، ونقتصر فى دراستنا هذه على أراء "نهرو" السياسية وأدبياته الحضارية ، كل ذلك من خلال محتوى خطب نهرو.

جوهر السياسة الهندية خلال الخطاب الإعلامى لآال نهرو

لقد حققت الهند على مدى العقود القليلة الماضية عدة نجاحات مثل الديمقراطية فى الهند واستقلال القضاء ونشاط الإعلام وقوة المجتمع المدنى على أسس نابعة من الدستور الذى يضمن حقوق المواطنين وسلامة الهند إننا نحتفى بالتنوع الإستثنائى الذى يوجد فى الهند فيما يتعلق باللغات والأعراق والأديان التى آلت إلى ظهور التسامح فى دولة الهند المتكاتفة .تتطلع الهند دائما إلى المستقبل فدولة الهند تحافظ على موروثها الثقافى وتحقق تقدما على كافة الأصعدة ومنها تكنولوجيا المعلومات والقضاء ، وهى فى نفس الوقت الدولة ذات التعددية الديمقراطية ، فعلى المستوى السياسى أتخذت إجراءات هامة بإطلاق أول نسخة عربية كاملة للدستور الهندى من مقر الجامعة العربية ، حيث مثل نجاح الدستور الهندى على مدى ٦٥ عاما أساس ديمقراطية تقوم على التعددية.

كما قدمت الهند على صعيد أخر قبل ذلك "اليوجا " وأصبح علم اليوجا القديم من الرياضات المفضلة على مستوى العالم نظرا لما تتسم به من منهج صحى شامل ،واسم يوجا مشتق من الكلمة السنسكريتية youga والتى تعنى الترابط والانسجام والتوازن وانتشرت فى الولايات المتحدة والصين واليوم أصبحت أكثر أشكال التمارين الرياضية والعلاجية ممارسة باعتبارها منهجا صحيا شاملا ،كما تعد اليوجا من الفلسفات والممارسات الهندية القديمة التى تمثل جزءا مهما من ثراث الهند الذى يضرب بجذوره فى عمق التاريخ .

وكل هذا التراث يؤثر عقول الكثيرين فى كافة أنحاء العالم على مدى عقود من الزمان كما أصبح الهند يهتم بقطاع تكنولوجيا المعلومات والتى تميزت فيه عن العالم أجمع وعلى غرار هذا التميز قدمت الهند انجازا آيخر بأن وصلت إلى المريخ من المحاولة الأولى (مانجاليان)إلى مدار كوكب المريخ فى نهاية رحلتها من الأرض وهذا جعل من الهند الدولة الأسيوية الأولى التى تصل إلى الكوكب الأحمر ، والدولة الأولى فى العالم التى نجحت من المحاولة الأولى وتأسيسا على ما سبق تكشف الصفحات التالية عن طبيعة الخطاب الإعلامى فى جوهر السياسة الهندية.

فكرة العلمانية :

غالبا ما ساد الاعتقاد بأن العلمانية تعنى اللادينية ، ولا مكان للدين فى الدولة العثمانية إلى غير أنه لم يثبت صحة هذا الاعتقاد إلى حد كبير.

لقد كانت العلمانية عند العرب تمثل رد فعل شديد ضد شرور دولة دينية ولكن رأينا أن الدولة العلمانية تعنى قيام دولة تمارس فيها الأديان بحرية تامة ولا تناصر الحكومة فيها دولة معينة دون غيرها.

مركز المرأة فى الهند :

لقد منح دستور الهند المرأة حقوقا متساوية مع الرجل فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية وبمقتضى الحقوق الأساسية هناك نص صريح على ان " لكل من الرجل والمرأة الحق فى الحصول على وسيلة ملائمة للعيش "

وفى الواقع حتى قبل الحصول على الاستقلال – علق المهاتما كريشنا غاندى أهمية كبرى على منح المرأة مركزا مشرقا فى الشئون العامة وبسبب فكرته هذه قام عدد من النساء بدور بارز فى النضال القومي من أجل التحرر .ويقول "غاندى "إني اعتقد اعتقادا راسخا فى أن خلاص الهند يتوقف على تضحية نسائها وتثقيفهن "

لقد كان" نهرو " مدافعا غيورا عن حقوق المرأة الشرعية فى ظل ديمقراطية هندية إذ يقول "لا يمكنك أن تحقق الديمقراطية إذا ما فصلت حزبا كبيرا من البشر -٥٠٪ من الشعب –ثم أدرجته ضمن طائفة منعزلة فيما يخص المزايا الاجتماعية وما شابهها " ، وقد أصدر البرلمان الهندى التشريعات الهندية جزء مكمل لسياسة الاشتراكية العريضة وتبوأت المرأة الهندية مراكز سامية فى الحكومة وكذلك فى الحياة العامة وفى الواقع إن البرلمان الهندى فيه اكبر نسبة من النساء إذا ما قورن بالبرلمانات الأخرى فى العالم (١).

١ P N ChopRA ,And(eds)Anew Advaced of India, New Delhi, 1996,P .637.

مشاكل الأقليات :

يجب معالجة مشاكل الأقليات اللغوية والواجب عدم اتخاذ أى إجراء لزيادة توكيد حقوق الأقليات من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والثقافية، مما يعرقل قيام قومية مشتركة ، وضرورة القيام بمحاولات لخلق الشعور بالثقة فى نفوس الشعب الهندى مما يؤكد أن مصالحهم الشرعية مكفولة تماما كالأتى :

- تبذل حكومة الولايات جهودا جبارة لكى يكون تعليم أبناء الأقليات اللغوية فى المرحلة الابتدائية بلغتهم الأصلية " يجب ان تعالج مشاكل الأوردو بطريقة خاصة ".

- طريقة الاختبار للوظائف الحكومية فى الولايات (لا يجب أن تصدر الأقليات عن المناقشة الشريفة فقد وضعت القوانين الخاصة بالاختيارات المحلية بحيث تحول دون التحاق جماعات القلية بالوظائف).

- تكوين لجنة للخدمات العامة فى كل ولاية من الأفضل وجود لجنة واحدة لأكثر من ولاية حتى لا تفسد الاعتبارات الإقليمية الضيقة واختيار المتقدمين للوظائف الحكومية.

فقد اقترحت "لجنة اعادة تنظيم الولايات " اعتبار الولاية وحدة لغوية واحدة إذا كان ٧٠٪أو اكثر من مجموع سكانها يتكلمون لغة واحدة وعندما تكون هناك أقلية تبلغ ٣٠ ٪ أو ما يقرب من هذه النسبة يجب أن تستعمل فيها لغتان فى الأعمال الإدارية ، وقد يساعد مثل هذا الإجراء على توليد شعور بالثقة بين اقليات الإقليم .

واقترح عدد من وزراء التعليم فى الولايات رغبة شديدة فى ان تنشئ الحكومة المركزية جامعات وطنية فى كل ولاية إن أمكن ،تكون لغة التعليم فيها هى اللغة الهندية وهذا اقتراح جدير بالدراسة من ناحية التضامن القومى.

الإجراءات الاجتماعية التى تساعد على حل مشكلة الأقليات :

١) التميز الإجتماعى .

٢) التهيئة الاجتماعية والتفاعل الإجتماعى .

٣) التكافل الإجتماعى والتعليم والتوظيف والخدمات الأخرى .

٤) اللامركزية ، فى أوجه النشاطات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية .

٥) الموقف الحيادى من جانب وسائل الإعلام بالنسبة لقضايا الأقليات وذلك من أجل تحقيق تفهم أفضل ، وتحقيق الألفة بين كل جماعة أو ثقافة .

٦) التكامل فى النظام الدراسي والعلمى وإخراج الفرد من دائرة المنبوذ Martyans وتحقيق المواطنة citizenship مواطنون متساوون يتمتعون بحقوق متساوية Rights Equality.

المواطنة Citizenship

أولا- فى الواقع ان الدستور الهندى لا يعترف إلا بمواطنة واحدة لجميع أفراد الشعب الذين يتمتعون بحقوق متساوية وفرص متكافئة فى جميع أرجاء ولايات الهند .

وعلى ذلك يجب ان تهبط الطائفية واللغة والاعتبارات الإقليمية إلى مستوى ثانوى وكقول رئيس الوزراء الهندى بألفاظ مليئة بالمعانى " إنى أرغب أن ينتهى الصراع القائم فى الوقت الحاضر تحت ستار الدين أو الطائفية أو اللغة أو الإقليم ، وأن يقوم مجتمع لا طبقى ولا طائفى يتمتع فيه الفرد بكامل فرص النمو حسب قيمته وقدرته ، وقال " إنى أرجو بوجه خاص أن تنتهى لعنة الطائفية إذ لا يمكن أن تقوم الديمقراطية أو الاشتراكية أية قائمة على أساس من الطائفية"

ثانيا – استبعد الدستور فكرة الجنسية المزدوجة التى هى من خصائص النظام الفيدرالى ، واختصت المواد الدستورية من ٥إلى ٨ بمنح الجنسية لكل شخص مولود ومقيم فى الهند على شرط أن يكون والديه مولودين فى الهند أو أن يكون أقام بها أكثر من خمس سنوات أو مقيما فى باكستان وهاجر على الهند قبل ١٩ يوليو ١٩٤٨م([٢]).

الوحدة القومية :

اتخذ البرلمان الخطوة القومية فى تعديل الدستور لكى يحول دون أية ولاية أو إقليم فى البلاد من التفكير فى الانفصال عن اتحاد الهند ، كما أن أى فرد أو جماعة أو منطقة يتحدى أو يزعزع تكامل الهند وسيادتها يجب ان يكبح جماحه بكل شدة وعزم وعلى تلك العناصر الموجودة فى حياتنا السياسية التى كانت تنادى بالإنفصال عن الإتحاد أن تهذب من وسائلها وتلتف حول القيادة القومية .

وحرص الهند وبخاصة لجنة التخطيط يحرصان على النهوض بجميع الجهات بطريقة متكافئة ومتوازنة وإذا كانت هناك بعض الشكاوى من أية ولاية أو إقليم فلابد من النظر فيها بكل عناية وإخلاص ، ولكن الديمقراطية الاشتراكية فى الهند لن تقبل أى حديث سئ عن الانفصال الذى يهدد كيان الجمهورية .

ديباجة الدستور

دستور الهند عام وشامل ويتكون من وثيقة واحدة وتعلن ديباجته ان الهند جمهورية اشتراكية علمانية وديمقراطية ذات سيادة وان هدفها تحقيق لمواطنيها جميعا العدالة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية وحرية التفكير والتعبير والعقيدة والدين والعبادة ، والمساواة فى الوضع والفرص وأن ينتشر بين الشعب الهندى الإخاء فتحقق لهم كرامة الفرد ووحدة الأمة([٣])

تكافؤ الفرص

لقد كان مفهوم المساواة هو" النواة الصلبة ".

وتنص ديباجية الدستور الهندى أيضا على أن جميع المواطنين متساوون فى المركز وأن الفرص مهيأة لهم جميعا .

لا يمكن أن تفهم المساواة أن كل الناس متساوون من الناحية الجسمانية أو العقلية أو الروحية ولكنها تعنى تكافؤ الفرص للجميع ، ولا يجب أن يقف عائق سياسى أو إقتصادى او إجتماعى فى سبيل أى فرد أو جماعة إنه يتضمن إيمانا صادقا بالإنسانية واعتادا راسخا

---

[1] **The constitutional of India,p.2.**

[٢] **A.S.Chaud constitutional Rights Iimito Ains,Alah Abad,1990,p.82**

بأنه لا يوجد فردا أو جماعة أو إقليم لا يمكنه أن يحقق نجاحا مرضيا بطريقته الخاصة إذا ما سنحت له الفرصة المناسبة .

وعلى أية حال فإنه يجب فى ظل الاشتراكية ان تتاح لكل فرد فرص متساوية للنهوض الإجتماعى والإقتصادى والتعليمى والثقافى وفقا لقدراته أو إمكانياته القطرية ،ويجب أن لا يفسر المثل الأعلى للمساواة بطريقة حرفية أو آلية يجب أن يكون عبارة عن تهيئة الفرص المناسبة لجميع المواطنين بصرف النظر عن الطبقى التى ينتمون إليها أو العقيدة أو الجنس او اللغة حتى يتمكنوا من النهوض بقدراتهم الطبيعية والإقتصادية والعقلية والروحية إلى أعلى المستويات فى نطاق الموارد القومية المتاحة، ولاختلاف القدرات القطرية لدى الأفراد وفقا لظروف الوراثة أو البيئة فإن فكرة المساواة يجب ان تتلائم مع تنمية الكيف بين المواطنين فى أى إقليم .

وأكد نوجرو على نوعية الإنسان ، والحقيقة فإن تكافؤ الفرص ٠ هو الذى يمكن الناس أن يعيشوا أحرارا متآخين ليذيدوا إمكانيات الحياة ويدمجوا الكيف فى المساواة).وتقوم فكرة المساواة وفقا للتراث الثقافى فى الهند على فلسفة " فيندانتا" الذى يعتقد فى وحدة جميع المخلوقات فى الروح أو فى قوة الحياة ،ونرى ان جوهر الاشتراكية الهندية يبدو فى مستهل القصيدة الشعرية " ايشوبانيشاد"، إن الخالق الأعلى عليم بكل التطورات التى تجرى فى هذا العالم المتقلب ولذا يحث على الملذات بروح من إنكار الذات ولا تطمع فى ثروة الأخرين .

بناء على ما تقدم فقد اتخذ (المؤتمر الوطنى الهندى) فى دورة (آفادى) يناير ١٩٥٥قرار باتخاذ المنهج الإشتراكى فى تخطيط الهند تأكدت الرغبة الصادقة لتحقيق الديمقراطية الاشتراكية عن طريق التنمية الإقتصادية المخططة ([٤]).

وفى الواقع فإن البرلمان الهندى قد استعمل اصطلاح النظام الإشتراكى بطريقة غير رسمية لأول مرة عام ١٩٥٤م، ومع أن حزب المؤتمر لم يستعمل لفظ (اشتراكية قبل ذلك إلا أن مفهوم الاشتراكية بشكل واضح لم يظهر إلا فى القرار المشهور عن (الحقوق الأساسية)الذى اقترحه مهاتما غاندى فى دورة كراتشى ١٩٣١م والذى ينص صراحة على أنه للقضاء على استغلال الجماهير يجب ان يكون التحرر السياسى قائما على أساس من التحرر الإقتصادى للملايين الذين يتضورون جوعا ، ثم قامت لجنة التخطيط القومية التى عينها المؤتمر فى ١٩٣٨م برياسة جواهر لال نهرو ووضعت خطة لتوجيه الإقتصاد الهندى نحو الإشتراكية ونص تقرير اللجنة الإقتصادية للخطة الذى تقدمت به للمؤتمر فى دورة (جايبور) ديسمبر ١٩٤٨م على انه يجب أن تكون نهضة الهند الحرة على أساس المساواة أما تقرير لجنة الإصلاح الزراعى المنبثقة من المؤتمر برياسة الأستاذ (كماريا) فى ١٩٩٤فقد أوصى بالقضاء على طبقة الإقطاعيين الزراعيين كما أوصى بإنشاء مزارع تقوم على درجات متباينة من التعاون .

مجتمع خالى من الطائفية والطبقية :

وبعد ان حصلت الهند على الإستقلال كانت التنمية الإقتصادية المخططة تقوم على المبادئ الاساسية لسياسة الدولة التى نص عليها الدستور الهندى ، فقد نص الدستور على

[٤]) راجندرا براسادا : الدستور الهندى ، مكتب الهند للنشر والإستعلامات ، مطابع شركة الإعلانات الشرقية ١٩٥٤ ،ص ٢٨.

أن (على الدولة أن تبذل غاية جهدها للنهوض بما يعود على الشعب بالخير بأن تضمن وتصون بقدر الإمكان نظاما اجتماعيا تسوده العدالة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية فى كل نظم الحياة الوطنية ، وقد نص أيضا على أن لجميع المواطنين الحق فى الحصول على وسيلة كافية للعيش وإن ملكية الموارد المالية والسيطرة عليها يجب ان توزع بحيث يكون ذلك على احسن وجه يحقق الصالح العام).كما تحتم المبادئ الإسلامية على الدولة أن تضمن ألا تؤدى إدارة النظام الإقتصادى إلى تركيز الثروة ووسائل الإنتاج مما يضر بالصالح العام .

إن المبادئ الأساسية التى تضمنها الدستور كانت بمثابة الخطوط التى يهتدى بها التخطيط فى الهند منذ صدور الخطة الخمسية الأولى ،أما الخطة الثانية فقد نصت على أن (المكاسب الإجتماعية) ،وأسس (المنفعة الخاصة) هى أفضل مقياس لتحديد خطوط التقدم نحو نمط اشتراكي ويجب أن تتزايد بصفة مستمرة المنافع التى تعود على تلك الطبقة من المجتمع التى لا تتمتع الا بنسبة قليلة من المزايا من التنمية الإقتصادية ، كذلك يجب أن يتناقص باستمرار تركيز الدخول والثروات والسلطان الإقتصادى .

أما الخطة الثالثة فتهدف الى قيام مجتمع خالى من الطائفية والطبقية والامتيازات وتهيء لكل فئات الجماعة ولكل بقعة فى الوطن الفرصة للنهوض والمساهمة فيما يعود على الشعب بالخير والرفاهية .

المنبوذين MARTYANS

يوجد فى الهند تنظيمات طائفية Ethnic communalism توجد احزاب هندوسية أرثوذكسية ن وأحزاب طائفية بعضها مثل الطبقات الهندوسية من المنبوذين من اتحاد الطبقات المدرجة هو الحزب الرئيسى للمنبوذين وزعيمه د/امبيدكار من منبوذى مهارا ويكون المنبوذين ١٤٪ من عدد سكان الهند ونص الدستور الهندى فى المادة السابعة عشر الصادر فى ١٩٥٠ على إلغاء لفظ منبوذ (باريا) وجميع القيود المتعلقة بها مثل منعهم من دخول محال البيع والمطاعم والملاهي وبيعهم المياه وأحواض المعابد للاغتسال والتطهر وحالهم تحسن وجميع البالغين منهم يتمتعون الأن بحق الانتخاب سواء فى البرلمان المركزى أو برلمانات الحكومة الاتحادية ولهم قوائم خاصة بهم يقيد فيها اسماء مرشحيهم .ويتمثل اتحاد الطبقات المدرجة على ايجاد وضع للمنبوذين يتساوى مع الهندوس فى كل المجالات أى التخلص من الوضع السيء الذى وصل اليه أجدادهم من قرون وظلوا فترة طويلة نتيجة جمود النظام الطبقى ل٦٠ مليون منبوذ فى الهند .

والمنبوذون وهم طائفة من طبقة الشودرا طبقة الصناع والعمال وهى أسفل الطبقات والتزاوج معهم غير جائز والمنبوذ الهندى يعتبر من الدناسة بحيث يحرم لمسه وديانة المنبوذين غير ديانة الشعب وابناء المنبوذين منبوذين مثلهم وقد حقت عليه لعنة النبذ إلى أبد الأبدين .

ديباجة الدستور :

نحن شعب الهند عزمنا على أن تشكل الهند كجمهورية ديمقراطية اشتراكية علمانية ذات سيدة تضمن لجميع مواطنيها .

العدالة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية (٥).

حرية الفكر والتعبير والاعتقاد والإيمان والعبادة .

المساواة فى الوضع والفرص .

---

[5] **Subhash,KAshyAb (ed), India an political progrmmes PER FO Smances ,Delhi,ReseaRch,publications insocial sciences1971,p.131.**

تشجع لديهم جميعا :الإخوة ضمانا لكرامة الفرد ووحدة وسلامة الأمة فى جمعيتنا التأسيسية ، فى هذا اليوم ٢٦ نوفمبر ١٩٤٩ ، نتخذ ونسن ونعطى لأنفسنا هذا الدستور .

- امبيدكار : كان رئيس المجلس المخول إليه سلطة وضع الدستور ،وقد أعطى ضمانا للمسلمين بعدم تدخل الحكومة فى قانون الأحوال الشخصية .
- الأحزاب الطائفية :راشترياسوايسيفاك سانغ لجان سينغ .
- المهاسباها الهندوسى .
- رام راجيا باريشاد.

هذه جماعات هندوسية أرثوذكسية عليها تأثير كبير من جانب البراهمة

اللغات الهندية :

وجد بالهند أربع مجموعات كبرى ،عائلة اللغات الهندية الأردية (٢٧لغة) يتحدث بها أكثر من نصف سكان الهند ، اللغات الدرافيدية (١٤)لغة يتحدث بها أكثر من ١٠٠ مليون نسمة وعائلة اللغات الصينية الاتينية ،واللغات الأسترالية الأسيوية تتألف من ١٤ لغة استرالية ،اللغة الإنجليزية وهى أكثر اللغات انتشارا ، وأكثر اللغات انتشارا ١٥ لغة منها الأردية لغة معظم المسلمين بالهند .

فيدرالى :

اتسم الدستور الهندى بالتكوين الفيدرالى كغيره من الدساتير الفيدرالية ،ولقد نص على تكوين مجلسين احدهما مجلس الولايات ، وهو مجلس دائم يستقبل ثلث أعضائه كل سنتين طبقا للدستور الهندى .

فيدرالى أى اذدواج السلطة التشريعية والتنفيذية وعملت الجمعية التأسيسية على وضع دستور بالإضافة إلى البرلمان صيغ المبادئ الأساسية لحقوق الدستور مثل الديمقراطية العلمانية والتركيب الاتحادي الأعلى ، بينما صيغ الدستور من قبل لجنة الخبراء القانونية برئاسة إمبيدكار وفى ٢٦ تشرين الثانى ١٩٤٩ تبتت الجمعية التأسيسية الدستور الجديد ودخل حيز التنفيذ ٢٦ يناير ١٩٥٠م واعلن دستور الهند جمهورية ديمقراطية ذات سيادة ،وكفل العدالة للمواطنين سياسية واقتصادية واجتماعية وحرية الفكر والتعبير والإيمان والعبادة والمساواة فى المنزلة والفرصة وذود الدستور النظام البرلمانى من حكومة فى المراكز وفى المحافظات مستندا على الوكالة العالمية ، يضمن بعض الحقوق الأساسية مثل حرية الكلام والتعبير والدين والإيمان وحصة الملكية حق المساواة قبل قانون وغياب التمييز على أساس الدين أو الجنس أو الطائفة أو محل الميلاد والحرية من الاستغلال وتأسيس تدرج المحاكم من المحكمة العليا فى القمة لحماية الحقوق ضمن الدستور وسلطة قضائية مستقلة من السيطرة من قبل المدير التنفيذى والمجلس التشريعى .

فيدرال fedral اتحاد فيدرالى مؤلف من اتحاد وحدات سياسية تنازل عن سيادتها القروية لسلطة مركزية ولكنها تحتفظ بسلطات حكومية محدودة أو خاص بحكومة اتحاد مركزية ([٦]).

[6]) The Role ofcommittees in parliamentary oversight of the EXEctive, General debate moderated by Alain Delcamp, secretary Gerneral of The senate

تخلصت الهند من الحكم البريطانى عام ١٩٤٧م وهى من أقدم الحضارات فى العالم تسمى بحضارة نهر الهندوس ترجع إلى ٥٠٠٠ سنة ، وبعد الإستقلال ، ولدت الكثير من الولايات الهندية، وأيضا البرلمان والديمقراطية فى ٢٨ مارس ١٩٥٧ م وقال نهرو رئيس الوزراء الهندى " نحن اخترنا هذا النظام البرلمانى الديمقراطى أبشروا لأننا عرفنا الطريق الصحيح "

فى الوقت الحاضر تحركت الهند بنفسها تجاه الولايات المتحدة (٧)

الديمقراطية فى العالم :

وصعد جواهر لآل نهرو فى الجمعية التشريعية وقال ساعة الصفر فى منتصف الليل بينما العالم ينام سوف تستيقظ الهند من سباتها لتعود إلى الحياة والحرية وتأتى اللحظة التى نادرا ما تأتى فى التاريخ حيث تخرج وقوفا وتنهض من القديم غلى الحديث، عندما ينتهى هذا العصر ، وعندما ترتقى وترنو إلينا أرواح الأمم ، ويتناسب ذلك فى هذه اللحظة المقدسة إننا بدأنا عصر من التفانى والتضحية لخدمة الهند وشعبها وليظل هذا الحدث سببا فى نهضة الإنسانية .

ومنذ ذلك التاريخ بدأت الهند تلتمس طريق الديمقراطية فى إطارها الصحيح

الممارسة الإنتخابية (الهيئة الإنتخابية)Electoral Practice

ذكر ستارد كرييس ان معظم الناس يمتلكون الحرية ،وكل فرد يمتلك الحرية فى اختيار ممثليهم ولهم كامل الحق فى ذلك ، واحيانا يستدعى حالة التهيؤ والهبة بعض الأحيان، أما مستر دوربان وضع نقاط هامة يجب العمل بها من أجل نجاح الديمقراطية .

العنصر الأول / مهارة الناس فى اختيار الحكومة

تضمن الهند حق الناس الإنتخابى عن طريق الدستور الهندى والقانون التشريعى فى الولايات يمنع لوصف الفلاحين فى الدستور الهندى عن التصويت فى الهند (جزء رابع)مادة ٣٢٣ل٣٢٩ من الدستور ،المادة ٣٢٦ليقول ان الإنتخاب حق الموطن الأصلى للناس – اجتماع تشريعى للولايات ليكون العنصر الأساسى البالغ له حق الإنتخاب .

علاوة على ذلك أن الحكومة الهندية والقواد دائما يرتبون ويتخذون الاستعدادات الازمة للانتخاب ويحصلون على فرصة لتولى منصب أو امتلاك أراضى ، فى هذا الإطار دائما الناس تحاول أن تحصل على فرصة لإستخدام عضلاتهم وقوتهم أو امتلاك الأراضى ،ليس فقط هذا ولكن أيضا الحكومة الهندية والقادة دائما يظهروا واجب الإحترام فى الإنتخاب(٨).

وتأتى وسيلة القيادة الهندية تتولى الاختيار على أساس قيمة الناس غير المحبين للباكستان

---

[7] Palmer , Norman D., The Indian Political system , Hostone , hostone, Hougston Mougston Mifflin company 1969,p93-94

٢) نورمان دو بالمر : النظام السياسى فى الهند، ترجمة محمد فتح الله الخطيب ،مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ،١٩٦٥م ص٣٠٢

فى الباكستان : القيادة السياسية تريد بجدية منح الإنتخاب صفة شرعية ولهذا على مدى احد عشر سنة من عام ١٩٤٧-١٩٥٨ لا تمارس الانتخابات البرلمانية الديمقراطية فى الباكستان The constitution India

إضافة لذلك تريد الحكومة الباكستانية دائما كسب ثقة وحب الناس بتانى وتروى وكثير من الطلاب الموهوبين يقولون أن الصوت الإنتخابى هبه ونتيجة القرعة السقوط للديمقراطية فى الباكستان ، ودائما تسعى الهند وتشجع وتمارس وتساند بكل احترام الرأى الإنتخابى (٩).

وهذا شئ يتزايد سياسيا للناس وهم بذلك يحققوا دور مهم للعب فى السياسة ،وكذلك مساعدتهم بالمشاركة للناس فى الهند وفهم البرنامج منذ الإستقلال الهندى الخاص بالمكتب السياسى وهذا من خلال الجدول(١٠)

سنة الإنتخاب	جملة المقاعد	جملة عدد الأصوات المنتخبة	النسبة المئوية
١٩٥٢	٤٨٩	١٧٣.٢١٣.٦٣٥	٪٤٥.٧
١٩٥٧	٤٩٤	١٩٣.٦٥٢.٠٦٩	٪٤٥.٧
١٩٦٢	٤٩٤	٢١٦.٣٧٢.٢١٥	٪٥٥.٧
١٩٦٧	٥٢٠	٢٤٩.٠٠٣.٣٣٤	٪٦١.٤
١٩٧١	٥١٨	٢٧٤.٠٩٤.٤٩٣	٪٥٥.٣
١٩٧٧	٥٤٢	٣٢١.١٧٤.٣٢٧	٪٦٠.٥
١٩٨٠	٥٤٢	٣٥٥.٥٩٠.٧٠٠	٪٥٧
١٩٨٤	٥٤٢	٣٩٩.٨١٦.٢٩٤	٪٦٤.١
١٩٨٩	٥٤٣	٥٩٨.٩٠٦.٤٢٩	٪٦٢
١٩٩١	٥٤٣	٥١٤.١٢٦.٣٨٠	٪٥٦.٧
١٩٩٦	٥٤٣	٥٩٢.٥٧٢.٢٨٨	٪٥٧.٩
١٩٩٨	٥٤٣	٦٠٢.٣٤٠.٢٨٨	٪٥٧.٩
١٩٩٩	٥٤٣	٦٢٠.٤٠٠.٠٠٠	٪٦٠

وهذا من أعلى الجدول تستطيع ان نقول بعد الإستقلال تتسع القاعدة الإنتخابية وتزداد فى الأعداد والحقائق المعدلة لخصوصية انتخابات ملوك سابها لا تزيد عن ٦٠ ٪ وتزيد خصوصيتها السياسية فى عقل الناخب الهندى ليدور فى فلك الديمقراطية الحقيقية.

كتابة الدستور written constitution

لقد بدأ الإعداد لكتابة الدستور وأقر فى ٢٦ نوفمبر ١٩٤٩م أصبح فى حيز التنفيذ فى ٢٦ يناير ١٩٥٠ م قامت على أمر كتابته الجمعية التأسيسية لتفرد الشكل الجديد للحكم انتخبها الشعب انتخابا حرا دون تدخل أحد أجنبي كأسلوب ديمقراطي يحقق للشعب ما يرجوه من نتائج والجمعية مثلت وتمثل كل الطوائف من الشعب وتقوم على حل المشاكل الإجتماعية والإقتصادية فى البلاد .ضم الدستور ٢٢بابا ،٣٩٥مادة وملاحق ، وفى خلال النصف الأخير عدل ٧٦ تعديلا مع وجود تعديلات فى البيانات والملاحق التى وصلت إلى ٣ تعديلات ، و١٢ ملحقا.

1)M.d.Manzurai Karim, The political of India :An example of Ausustainable demorcray, university of Chittagong, Bangladesh, 2013, p.p. 40-45.

2)Figure 1: M.J. Ahuja, handbook of general ecections and Electoral reforms, New delhi, 2000,pp, 281.

خطط الدستور للبنية الأساسية للنظام السياسى ، ووضع الأصول السياسية للدولة مثل السلطات الثلاث ، ونظم العلاقة بين هذه السلطات بعضها البعض .

وتكلم الدستور عن مركزية الحكم ، والولايات وكيفية نموها الديمقراطى فى الهند وفى هذه الصياغة كتب الدستور عن دور الحاكم فى النظام الديمقراطى فى الهند وأثناء كتابة الدستور وضعت كل الأشياء للعمل بأمان فى الديمقراطية طبقا للكتاب وبشكل جوهرى وأساس للعمل بكل أمانة فى الديمقراطية وكانت كتابة الدستور بكل إتقان وواجهتهم فى الطريق صعوبات علمية تقيد ولكن حلت بكل دقة وإتقان ([11]).

" رئيس البرلمان ورئيس حزب المؤتمر اختار كتابة الدستور والقوانين فى الهند بصفة عامة وتم إنجازه وإعلانه فى٢٦ يناير ١٩٥٠.

والحقيقة وضح الدستور وضع الولايات المتحدة كما نص على اعتبار القانون الذى يقضى بتغيير حدود الولايات قانونا عاديا .

وفى المادة ٣٦-٥١ تكلم عن وضع الولايات والمراكز الاتحادية بصفة خاصة ، وحقوق الولايات فى المادة ١٣-٣٥ ووضع النقاط الرئيسية للأمن فى الولايات والأقاليم . حضر كتاب الدستور مجموعة من العقول من بينهم عقول من الأقاليم المتحدة من كل بلاد القطر الهندى ، والحقيقة كان لهم دور فعال وعظيم فى نجاح الديمقراطية فى الهند .

الولايات الاتحادية الفيدرالية Federalism

ترجع الفيدرالية إلى الكلمة اللاتينية فيدوس fedus والتى عادة فى الحقيقة اتفاق وفقا لدايسى Dicey الولاية الاتحادية لاشئ ولكن عبارة عن حيلة سياسية المراد إصلاح إقليم متحد للمحافظة على حق الولاية بحسب الدقة ، وعادت الولاية الفيدرالية واحدة من نص مستشهد به من سلطة حولت عهدت بالمساحة المحلية ، بينما الجزء الأخر عهدت به إلى إقامة مركز يمنح سلطة شرعية للجنة بتأن بلا اتحاد عهد بمساحة محلية .

ولذلك من قبل نقول ولاية واسعة حديثة وفسيحة وعدد سكانها ضخم ، ومنها ولايات كثيرة حرة وبها عقول مثقفة ،وينتابها مشاكل كثيرة راسخة ، ومراكز حكومة ديمقراطية ،والسبب فى ذلك ان هذه الولايات ملكية يملكها من يسافر من النظام الفيدرالى .

وتشبه فى ذلك الولايات المتحدة البريطانية وكندا والهند الذين اختاروا الفيدرالية وكثيرا من الموهوبين يلاحقوا الفيدراليين بالقول والكتابة وتبرعوا بكل ما يلقى أو يسحب لتقرير من أجل نجاح الديمقراطية فى الهند .

ويقول الدكتور بول ابلباى D.r paul Appleby إن دراسة نظام الإدارة الهندية يذهل الدارسين والمستكشفين كيف كانت المراكز تدافع عن الولايات وهى أداة فعلية ذات علاقة بالبرنامج القومى ،مستند صغير بالمركز يبدو أنه يمتلك مساحة أرض حيوية أمنة وحقيقية ،وفى ذات المركز والولاية كتب فى تقرير عن الإدارة الحكومية العامة فى الهند تسيطر على البناء ماعدا بعض الحقول .

وهكذا وفقا لقول د.أبلباى أن الهند مراكز واسعة تدافع عن الولايات من اجل الإدارة العامة للشرطة التى ترعى تقدم اللامركزية ، وبناء على ذلك أن هناك الأعمال من أجل النمو الديمقراطى فى الهند ، وعلى هذا النمط الفيدرالية دائما تساند الهنود لحل

[11]) I.C. GOHARI , India political system (ACRITICal of the consstitional structure and the Emeregence Treads of India political, New Delhi, 1996, p.131.

مشاكلهم بأيديهم وثقافتهم وبلغاتهم وعاداتهم المختلفة بنجاح تمد من عمر الديمقراطية فى الهند([١٢]).

المحكمة العليا : Independence of supreme court

فى الحاضر : بعد الإستقلال يكون القضاء فى القطر الديمقراطى فى البلاد الديمقراطية النظام القضائى الشرعى سجل رئيس الدستور نظام القضاء (بالمحكمة العليا) تعيين رئيس القضاة يقوم رئيس الجمهورية بتعيين الهيئة الموقرة القضائية ،كما يعين رئيس الجمهورية رئيس القضاة بعد التشاور مع أعضاء المحكمة العليا على أن تكون سلطة رئيس الجمهورية فى هذا الشأن استشارية . ويشترط من يعين بالمحكمة العليا أن يكون هنديا من القضاة الضالعين ويستمر من يعين من القضاة إلى سن ٦٥سنة ،ولا يمكن إقالته من منصبه بسبب عدم الكفاءة أو سوء السلوك إلا بناء على خطاب من مجلس النواب حسب نص المادة ١٤ من الدستور وقبل ذلك القانون البند ١٩ المحكمة العليا الضمانة الوحيدة للديمقراطية للنظام الفردي ، والمادة ٣١ الحقوق الخاصة .[١٣]

ولذا نستطيع أن نقول أن المحكمة الهندية العليا من مهمتها تقويم الاعوجاج الدستورى وهى قمة النظام القضائى فى الهند ويليها المحاكم العليا ثم المحاكم الشعبية ولا تنغمس المحكمة فى القضايا السياسية .

ولا شك أن المحكمة العليا تعلو السلم القضائي الهندى ،وتقوم بدور مؤثر وحارس للبلاد والمرشد على الحقوق فى الدستور والديمقراطية والطريق بلا أدنى شك لرسوخ الديمقراطية فى الهند.

فى المؤتمرات الكبرى نقول فضلا عن أطول رحلة فى الهند نواجه كثير من الاعتراضات للمحافظة على الديمقراطية كمثال مسالة كشمير (نقطة خلاف) ، وتدمير مسجد بابرى ١٩٩٢والشعب بمركز جود هيرى ٢٠٠٢م، والأمية ،والفقر، وضعف المعيشة ، والصحة ، وافتقار الحرفة (المهنة) ،والفساد والرشوة ، والمان وهلم جرا.

فيما يتعلق بكل هذه المواقف مع جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند

مشكلة الديمقراطية :

وظيفة وهى سوف تكون وسيلة للعديد من المتاعب ولكن مع مرور الوقت التجربة والخبرة مع مرور الوقت سوف تحل هذه المشاكل واحدة تلو الأخرى ولهذا مهمة البرلمان والديمقراطية ستكون كبيرة وعظيمة ، أسئلة عديدة فى بعض الولايات (الأقطار)فى العالم الثالث ، وسوف تحافظ الهند على الديمقراطية لأنها هى التى أنتجتها وصنعتها وتصدرها للعالم الثالث (الأخر)[١٤]

إضافة إلى ذلك : اليوم صنعت الديمقراطية فى الهند بعمق على الطريقة التثقيفية وسوف تتناقلها وتتعلمها الأجيال –إلى هذا الحد وكثيرا من المثقفين والمتعلمين يضعوا النقاط الأساسية مثل الولايات المتحدة او الأقاليم المتحدة فى الهند وأشياء بسيطة وبطريقة هادئة ليكونوا فخورين بعملهم لوحدهم ويكون تراثا غنيا للديمقراطية .

لهذا السبب معظم هذه الأوراق – الدستور –سوف تفهم كيف نمت الأفكار الهندية وتقوية ديمقراطيتهم اذا انتاجنا سوف يساعد الهند لتؤازر ديمقراطيتهم كما يثبت بعد ان

---

[١٢]) نوال محمد محمد عمر :السياسة الإشتراكية فى الهند فى عهد نهرو، مركز الدراسات السياسية ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ،١٩٦٢م ص٣٧ .

١) اكرام بدر الدين : الديمقراطية فى الدول النامية (نظم مسقرة) دار الثقافة العربي القاهرة .

[١٤]) ب ح مرد شوار : المحكمة الهندية العليا : حارسة الحرية الدستورية فى البلاد ، صوت الشرق ، الهند العدد ٨، عام ١٩٥٢

انتاجنا للديمقراطية سوف يصدر أيضا لكل الأقطار التى مازالت تناضل فى سبيل مساندة الديمقراطية ، هذه الورقة ستكون مشعوذة وكرة لدى البعض لكل الأقطار والتى تذهب لإطالة أمد ديمقراطيتهم .

أساسا قبل الاستعمار للبلاد سوف تلعب الهند دورا وسيطا بين الكل لتنمية الديمقراطيات ، كل الشعوب يطلعون لبناء الديمقراطية ، ونحن نطبق عمليا الطريقة التى تكون مناسبة مع الثقافة والعادات مع استقلال البلاد .

بينما الهند تنتمى للعالم الثالث ، فأقطار العالم الأخر سوف تتبع تجربة البناء والإنتاج فى الهند فى كل بلدان العالم الثالث ، على وشك تحلل الهند فى الورقة وتعتزم وتنوى توجيه نصيحة لتوسيع الديمقراطية فى كل الدول الأخرى

إذا توسعت الديمقراطية فى الأقطار سوف تكون فرصة مناسبة للهند لمساندتهم فى نمو التطور الديمقراطى لهم ، نحن نعرف أن الديمقراطية تنمو فى معظم الأقطار فى أسيا وأفريقيا ولهذا يتوعدون بالانقلاب العسكرى ،اذا اتبعوا نظام الهند ومراكز الاقتراع والقوات المسلحة – المقصود الشرطة –انذاك يعتقدون ان يحافظوا على ديمقراطيتهم بالانقلاب العسكرى والأمنى .

فكرة كتابة الدستور : عند كتابته أى يقود لتقوية الديمقراطية فى القطر ، الدستور الهندى يساعدهم رغم الاختلافات فى اللغات ، الفتن ، الترهيب ، والإرهاب.....إلخ

وهم أيضا يضمنون حقوق أولية وتصحيح المسار والمساعدة لجعل الديمقراطية حقيقة واقعة للناس، بينما نمت وتطورت الأقطار سوف يجعلون كتابة الدستور مناسبة سارة ، وسيكون شعور الناس عموما يساندهم ويعينهم ويحسن ديمقراطيتهم .

دائما الإنتخاب عامل رئيسي لبناء الديمقراطية التى تساند كل الناس للتدريب والتمرين ومعرفة قوتهم ، وكيف اقامت الهند مراكز اقتراع فى عموم أقطارهم ، وسوف يتبعون ذلك ، وأيضا سوف تساعدهم لتعزيز ديمقراطيتهم .

للمحافظة على الديمقراطية بعناصرها والجهات الأساسية تكون الإستقلال القضائى بواسطة المحافظة هذه ، هذا هو العنصر الأساسي لتعزيز ديمقراطيتهم ن ولذا تنمية الولاية ليكون الإستقلال شرعي ليتم النجاح لديمقراطيتهم .

رأى نهرو فى الديمقراطية :

لصون عملة الديمقراطية مرة أخرى ضرورة تحرى العدل لنحافظ عليها وهو العدل بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية ، منذ ابتداء الهند يحافظون على الاستقرار المناسب بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية التى تعمل وتيسر لاتحاد الناس فى الهند ، وبالتالى إذا تنمية البلاد ضرورة للمحافظة على ميزان العدل بينهم (الحكومة المركزية والحكومة المحلية) لمساندتهم لتنشيط الديمقراطية . خارج نطاق البناء تتوقف الحكومة لا ديمقراطية تسير لسبب قوى خارج نطاق البناء للحكومة المحلية لا تصبح ديمقراطية بسبب قوى لذلك تسهل الحكومة المحلية لتهيأ ثقافة ديمقراطية بطريقة سهلة ، ولذلك تقوى ثقافة الديمقراطية وتنمية البلاد لتجعل الحكومة المحلية نشيطة وقوية .

وقال جواهر لال نهور :

خارج نطاق التأثير لا اتفاق سوف يحرك المرشد والقائد ، قائد الهند يضرب أمثلة قاطعة للقيادة ليريح ويطمأن الاتجاه الديمقراطى للهند وطريق قادة العالم الثالث نحو بلادهم –يستطيعون فعل راحة للبلاد ولأهل البلد بعد ذلك الديمقراطية لا تكون إلى هذا

الحد .[15] نحن ندفع ائتمان فى سبيل تنمية الولاية بكثير من المال ويطالب بزيادة عدد السكان ، والفقر ، تعدد اللغات ن تعدد الديانات ، والقبائل، متعدد الثقافات، والفساد ، والرشوة .....إلخ

إذا الهند ترتفع بديمقراطيتها فى تلك المسألة وكسبت الطريق ووقفت على أول طريق طويل كان بلا رمز ذو سلطة ديمقراطية لتنمية متحدة وشاملة . وأيضا تستطيع دفع الدين قبل مؤازرة الديمقراطية لنجعل العمل مناسب نحتاج للعدالة لتحقيق وتقدم الديمقراطيات فى الهند ، وأيضا لا توجد أشياء حسنة لنفعلها وأخيرا نستطيع القول أن الديمقراطية هى عملية تقدم الهند ، ولا يمكن ان تنجز تماما واخيرا مازالت الهند بالتنمية مقبلة على عملية التقدم ،والبعض خارج القطر يستطيع أيضا ان يناضل من اجل التنمية مثلهم.

سلطة البرلمان لوضع قوانين فى مسألة الولاية

Power of the parliament to make Laws on state List Matter

العلاقات بين الاتحاد والولايات

العلاقات التشريعية- توزيع السلطات التشريعية

مادة (٢٤٥): نطاق القوانين الصادرة عن البرلمان والهيئات التشريعية للولايات

الدستور مفوض بوضع قوانين لجميع أراضى الهند أو لأى جزء منها وأيضا الهيئة التشريعية للولاية، ولا يعتبر القانون الذى يصدره البرلمان غير صالح على أساس أن سريان عمله يمتد لأراضي خارج الهند.

مادة (٢٤٦): مواضيع القوانين الصادرة عن البرلمان والهيئات التشريعية للولايات .

١- أن يكون للبرلمان السلطة الحصرية لوضع القوانين لأى مسألة مذكورة فى القائمة بالجدول السابع فى الدستور المشار إليه باسم " قائمة الاتحاد".

٢- البرلمان والسلطة التشريعية لأية ولاية لديها السلطة على وضع قوانين مشار إليها فى هذا الدستور بالقائمة الفرعية أو المشتركة .

٣- البرلمان والسلطة التشريعية لأية ولاية لديها السلطة على وقع قوانين لأى ولاية أو جزء منها مدرج تحت اسم قائمة الولايات.

٤- لدى البرلمان سلطة سن القوانين فيما يتعلق بأى سلطة تخص أى جزء من أراضى الهند.

[15]) M D . Manzurul Karim , The political of India : An example of Asustainalle democracy , International Gournal of Humanities and social science Invention ,gornal,2013,pp.40-45

مادة (٢٤٩):سلطة البرلمان للتشريع فيما يتعلق بمسألة متعلقة بقائمة ا لولايات من أجل المصلحة الوطنية.

يسمح للبرلمان بوضع قوانين لجميع أراضى الهند أو أى جزء منها فيما يتعلق بتلك المسألة بينما يظل القرار ساريا.

مادة(٢٥٠) : سلطة البرلمان للتشريع فيما يتعلق بأى مسألة مدرجة فى قائمة الولايات إذا تم إعلان حالة الطوارئ من قوانين لجميع أراضى الهند أو جزء منها.

مادة (٢٥٢): سلطة البرلمان للتشريع للولايتين أو أكثر بموافقة واعتماد مثل ذلك التشريع من قبل أية ولاية أخرى ([١٦]).

مادة(٢٥٣):البرلمان لديه السلطة والصلاحية لوضع أى قانون لصالح جميع أراضى الهند أن لأي جزء منها لتنفيذ أى معاهدة أو اتفاقية مع أية دولة أو دول أخرى أو أى قرار يتخذ فى أى مؤتمر دولى أو اتحاد أو هيئة أخرى .

العلاقات الإدارية (عام)

مادة (٢٥٦) : التزام الولايات والاتحاد:

تجرى ممارسة تنفيذ السلطة لكل ولاية من أجل ضمان الامتثال بالقوانين الصادرة عن البرلمان وأي قوانين سارية ، ويتعين على السلطة التنفيذية للاتحاد أن تمتد لإعطاء التوجيهات اللازمة للولاية فى ذلك الشأن .

الاحتياطات المهمة Important provisions

منذ أن سنت الهند ولاية فيدرالية بنيت السلطة بكل المراكز فى الولايات حسب المادة ٢٤٦ اتبعت الإجراءات الآتية :

١- تولى الدعاية مهمة وضع القوانين فيما يتعلق تأتى من المسائل المذكورة فى القائمة رقم١.

٢- بخلاف ما ورد فى البند(٣) فإن الدعاية والهيئة التشريعية لأية ولاية لديها السلطة على القوانين فى الموضوعات المدرجة فى القائمة الثالثة من الجدول السابع (القائمة الفرعية أو المشتركة).

٣- الهيئة التشريعية لأية ولاية لها السلطة الحصرية لوضع القوانين لتلك الولاية أو جزء منها فيما يتعلق بأى المسائل المدرجة فى القائمة (الجدول السابع) قائمة الولاية.

طريق الحرية :التجارة والأعمال والتبادلات:

فى الجزء الثالث عشر من الدستور الهندى بالمادة ٣٠١ حرية التجارة والأعمال والتبادلات تكون حره فى جميع أراضى الهند.

المادة (٣٠٢): سلطة البرلمان فى فرض قيود على الأعمال والتجارة والتبادلات يستطيع البرلمان بموجب قانون فرض بعض القيود على الأعمال والتجارة والتبادلات بين ولاية أخرى أو ضمن أى جزء من أراضى الهند للمصلحة العامة .

المادة (٣٠٣) : تفيد السلطة التشريعية للاتحاد والولايات فيما يتعلق الأعمال والتجارة .

1)C.S.Exe h cutive General &commercial Law ,More classes your partner in studies, pp.1-15.

لا يحق للبرلمان ولا المجلس التشريعى بأى ولاية أن تكون له السلطة على وضع أى قانون قد يعمل أو يفوض بوضع أفضية لولاية ما أكثر من أى ولاية أخرى أو خلق التفويض وإيجاد أى تمييز بين ولاية وأخرى .

المادة (٣٠٤): القيود المفروضة على التجارة والاعمال والتبادلات بين الولايات الهيئة التشريعية للولاية أو أى ولاية .

المادة (٣٠٥): استيفاء وحفظ القوانين التى تنص على احتكارات للولايات .

تابع الحق فى الإنصاف الدستوري

مادة (٣٢) :الصلاحيات الدستورية لقوانين الولايات لا يتم الأخذ بها فى الإجراءات بموجب المادة٣٢.

ملغاة بموجب وثيقة الدستور(التعديل ٤٣) لعام ١٩٩٧ الجدول رقم (٣) اعتبارا من تاريخ١٣/٤/١٩٧٨م

بموجب المادة ٣٢ والمادة ٢٢٦ محاكم عليا الولايات سوف تتحرك ليكون لها حق دستوري فقط ، وبموجب المادة ٢٢٦ المحاكم العليا سوف يكون لها أى حق من الحقوق الدستورية وبموجب المادة٢٢٦ الصلاحية الدستورية للقوانين المركزية لا تعتبر من الإجراءات.

الواجبات الأساسية :

الحقوق والواجبات وضعت فى يد كل مواطن فى الهند وكل مواطن عليه ما يلى حسب المادة(٥١)أ.

١- الالتزام بالدستور واحترام مثله العليا ونظمه القانونية والعلم الوطنى والنشيد الوطنى.

٢- الاعتزاز والتمسك بالمثل النبيلة التى ألهمت نضالنا الوطنى من أجل تحقيق الحرية.

٣- دعم وحماية سيادة ووحدة الهند.

٤- الدفاع عن البلاد وتقديم الخدمة الوطنية عند النداء للقيام بذلك .

٥- تقرير الانسجام وروح الأخوة المشتركة بين جميع الناس فى الهند وتجاوز الاختلافات الدينية واللغوية والإقليمية أو القطاعية ونبذ الممارسات المهنية أو التى تحط من كرامة المرأة.

٦- حماية وتحسين البيئة الطبيعية بما فيها الغابات والبحيرات والأنهار والحياة البرية والرأفة بسائر الكائنات والمخلوقات الحية .

الحقوق الدستورية Fundamental Reghts

الطريقة (تعريف)

يشمل مصطلح "الدولة " الحكومة والبرلمان فى الهند والحكومة والسلطة التشريعية لكل ولاية، وجميع السلطات المحلية أو غيرها القائمة وأجل أراضى الهند أو الواقف تحت سيطرة سيادة حكومة الهند.

ويشمل مصطلح (القانون) أى مرسوم أو قانون أو نظام أو قانون فرعى أو حكم أو تنظيم أو إخطار أو عرف أو استخدام دارج فى أراضى الهند له قوة وتأثير القانون ويشمل الدستور الهندى ستة مبادئ من الحقوق الأساسية.

فى المادة ١٤ الحق فى المساواة إلى المادة ١٨.

من المادة ١٩ على ٢٢ الحق فى الحرية.

من المادة ٢٣ – ٢٤ الحق فى عدم الاستغلال.

من المادة ٢٥- ٢٨ الحق فى حرية الدين.

من المادة ٢٩- ٣٠ حقوق الثقافية و التعليمية.

من المادة ٣٢ الحق فى الإنصاف الدستورى.

الطبقة الاجتماعية فى الولاية (١٧)

فكرة عن الولاية دلالة ومفهوم "الولاية" فى سياق الحقوق الأساسية تكون عامة فى الحقوق الدستورية (الأساسية) قانونى أو متاح ضد الدولة ونهاية وحدة الدولة تكون فى المادة١٢ من الدستور الهندى.

١- الحكومة والبرلمان الهندى.

٢- الحكومة والمجلس التشريعى فى كل الولايات وجميع السلطات المحلية او غيرها القائمة داخل الهند أو الواقعة تحت سيطرة وسيادة حكومة الهند.

والتعبيرات عن قرار سلطة يتبع الآتي:

المجالس البلدية – جوانب المقاطعات- التجمعات السلطانية.

وتغيير قرارهم

الكهرباء- الجامعات – إيراد الضرائب- مصالح، إلخ.

وتعتبر تحت التحكم فى الحكومة الهندية ولا أى قرار بدون سيطرة الهند ولكن أيضا هذه المقدمة بجانب الهند الواقعة داخل أراضى الهند.

ولاية سلطة تحكم واحدة تحت سيطرة الحكومة الهندية.

١- إذا كان سهم العاصمة تام يساعد بواسطة الحكومة.

٢- إذ مررت الحكومة بعمق وتحكم بإقناع على المجلس البلدي.

٣- حق ابن المجلس البلدى مسرور لاحتكار الولايات.

٤- إذا كانت وظيفة المجلس البلدى مهمة وعامة وبإحكام علاقته وظائف الحكومة.

٥- إذا كانت أهمية الحكومة تحويل المجلس البلدى.

حتى تمرينات المحكمة وظيفة العدالة ولا تستطيع أن يحترم كأن الولاية كانت ولايات تمرير تعطى كل المجالس التشريعية.

---

(١٧) محمد عبدالقادر سليمان: تطور الديمقراطية فى الهند، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق،١٩٩٦م،ص ٨٠.

إجرائي وغير شرعى ومع ذلك تمرينات المحكمة وظائف غير شرعية ، ويكون مدروس داخل الولاية.

الحق فى الحرية Rights to freedom

المادة (١٩) : حماية بعض الحقوق المتعلقة بحرية التعبير وغيرها .

- جميع المواطنين لهم الحق فيما يلى :

١- حرية الرأى والتعبير.

٢- حرية التجمع سلمياً وبدون أسلحة .

٣- تكوين الجمعيات أو النقابات أو الجمعيات التعاونية .

٤- التحرك بحرية فى جميع انحاء أراضى الهند.

٥- الإقامة أو الاستقرار فى أى جزء من الهند.

٦- ممارسة أى عمل أو مهنة بأى وظيفة أو فى أى تجارة أو أعمال أخري.

المادة (٢٠): الحماية من الإدانة بسبب الجرائم :

- لا يجوز أن يدان أى شخص بأي جرم باستثناء انتهاك قانون ساري المفعول فى وقت ارتكاب الفعل المتهم بارتكابه ذلك الشخص باعتباره جريمة لا يجوز تعويض ذلك الشخص لعقوبة أشد من تلك التى قد يتم فرضها بموجب القانون فى وقت ارتكاب الجريمة .

- لا يجوز ملاحقة ومعاقبة أى شخص على نفس الجرم أكثر من مرة .

- لا يجوز إرغام أى شخص متهم بارتكاب أى جريمة أن يكون شاهداً ضد نفسه .

المادة (٢١): حماية الحياة والحرية الشخصية :

لا يجوز حرمان أى شخص من حياته أو حريته الشخصية إلا وفق الإجراءات التى ينص عليها القانون.

المادة(٢١أ): الحق فى التعليم يجب على الدولة توفير التعليم المجاني والإلزامى لجميع الأطفال من سن ست سنوات إلى أربعة عشر عاما بالطريقة التى تستطيع الدولة أن تقررها وتعتمدها وفقا للقانون.

المادة (٢٢) :-

١- الحماية من الاعتقال والاحتجاز فى حالات معينة.

لا يحق لأى شخص مقبوض عليه رهن الاعتقال والتوقف دون إبلاغه بأسرع ما يمكن عن أسباب ذلك التوقف ، ولا يجوز حرمانه من الحق فى الاستشارة والدفاع عنه من قبل محامى ممارس قانونى يتم اختياره .

٢- يُعرض المقبوض عليه على القاضي فى خلال ساعة ولا يجوز احتجاز شخص أكثر من ذلك دون إذن القاضي.

٣- لا يتم تطبيق أى من البند رقم ١، ٢ على :

أ) أى شخص يعد عدوا أجنبيا فى الوقت الحالى .

ب) أو أى شخص يلقى القبض عليه أو يحتجز بناء على قانون ينص على الحبس الاحتياطى.

٤- لا يجوز لأى قانون أن ينص على الحبس الاحتياطي باحتجاز شخص أكثر من ثلاثة شهور([١٨]).

٥- ضرورة إعلام الشخص المقبوض عليه بالأسس التى تم بموجبها إصدار ذلك الأمر وإتاحة الفرصة له فى أقرب وقت ممكن لتوفير ممثل للدفاع عنه ضد ذلك الأمر أو الاتهام .

٦- يجوز للبرلمان بحكم القانون تحديد ما يلى :

١- الظروف التى بموجبها فئة أو فئات الحالات التى يجوز منها احتجاز أى شخص لفترة أطول من ثلاثة أشهر بموجب أى قانون ينص على الحبس الاحتياطي دون الحصول على رأى مجلس استشاري وفقا لأحكام الفقرة الفرعية (أ) من البند ٤ .

المدة القصوى التى يجوز لأى شخص أية فئة أو فئات من الحالات التى قد تساعد على أن يتم إحتجازه تحت طائلة أى قانون ينص على الحبس الاحتياطى.
الإجراءات الواجب اتباعه من قبل المجلس الاستشارى فى إجراء تحقيق بموجب الفقرة الفرعية (أ) من البند (٤).

٢ -الحق فى عدم الاستغلال Right against Explotation

المادة (٢٣) : حظر الإتجار بالبشر والعمل الإجباري.

أ) محظور الاتجار بالبشر وأشكال السخرة ومن يخالف يعد جريمة يعاقب عليها وفقا للقانون.

ب) ليس فى هذه المادة ما يمنع الدولة فى فرض الخدمة الإلزامية لأغراض عامة وفرضها من جانب الدولة لا يجوز أن يكون فهيا أى تمييز على أساس الدين أو العرف أو الطائفة أو الطبقة أى من هذا القبيل.

المادة (٢٤): حظر تشغيل الأطفال فى المصانع .. إلخ

1)Constitution of India, p, 10-15.

لا يجوز استخدام أى طفل دون سن أربعة عشر عاماً للعمل فى أى مصنع أو منجم أو المشاركة فى أى أعمال خطرة أخرى.

كما تمنع المادة (٢٣): الإتجار فى الأدميين (الرق) أو السخرة وعدم الإرغام على العمل ويمنح الفترة العمرية ما بين ٣٠/٢٥ سنة بحقوق معينة ومنع الأطفال من العمل فى المصانع أو أى أعمال محفوفة بالأخطار (١٩).

والواقع أن الهند أكثر الدول حساسية تجاه حقوق الإنسان عامة والحقوق الأساسية للضرر خاصة، ومن ثم فقد قررت الحكومة الهندية تكوين لجنة حقوق الإنسان ولضمان أن تتسم بالمصداقية فقد تم عقد مجلس محكمة الهند لجنة للنظر فى هيكلة اللجنة وأهدافها المقررة وجعل الدستور المساواة فى الحقوق الاجتماعية هدفا مرسوما له ، كما نادى غاندى وأضفى على هذه الثورة الإجتماعية صفتها القانونية عندما قرر الدستور إلغاء نظام المنبوذين فقد ارتفع هذا القرار بنحو خمسين مليونا من المنبوذين إلى مستوى المواطنين المتمتعين بكامل حريتهم وحقوقهم الدينية والاجتماعية، وحرم الدستور ممارسته على أى وجه من الوجوه وأى اضرار بالفرد ومنحت المادة٢٢ للمواطن الحق فى الالتجاء إلى المحكمة العليا لتنفيذ حق من الحقوق الاساسية ويرى الباحث أن الهند بدأت البداية الأولى بتطبيق حقوق الإنسان الديمقراطية والاجتماعية بتقرير حق المساواة لهؤلاء المنبوذين تحت مظلة القانون وأصبحت دولة سباقة فى هذا المجال.

الحقوق الثقافية والعلمية
Cultural and educational Rights

المادة (٢)

حماية مصالح الأقليات

١- أى قسم من المواطنين المقيمين فى أراضى الهند أو أى جزء منها له لغة أو خطوط كتابة نصية متميزة أو ثقافة خاصة به يحق له الحفاظ عليها.

٢- لا يجوز حرمان أى مواطن من القبول فى أى مؤسسة تعليمية تدار من قبل الدولة أو تتلقى مساعدات من أموال الدولة فقط على أساس الدين أو العرف أو الطائفة أو اللغة.

المادة (٣٠) حق الأقليات فى إنشاء إدارة المؤسسات التعليمية

١- يحق لجميع الأقليات سواء على أساس الدين أو اللغة أو العمل على إنشاء وإدارة المؤسسات التعليمية التى يختارونها.

٢- عند إصدار أى قانون ينص على الاستحواذ الأراضي على أى ممتلكات لمؤسسة تعلمية مقامة ومدارة من قبل أقلية بالهند (١) يتعين على الدولة ضمان أن المبلغ والثابت أو المقرر بموجب هذا القانون لاقتناء مثل تلك الملكية أن يعيد أو يلغى الحق المكفول بموجب ذلك البند المشار إليه.

1)Constitution of India, pp. 13-15.

٣- لا يجوز للدولة التميز فى علمية منح المساعدات للمؤسسات التعليمية ضد أى مؤسسة تعليمية بحكم كونها تحت إدارة أقلية سواء على أساس الدين أو اللغة (٢٠).

حق الرعاية الصحية (الحق فى الأنصاف الدستورى)
المادة ٣٢ بموجب وثيقة الدستور(التعديل ٤٣ لعام ١٩٧٧ اعتباراً من ٤/١٣

١- تكفل الدولة حق اتخاذ الإجراءات القانونية الصحيحة لدى المحكمة العليا من أجل إنقاذ الحقوق .

٢- تكفل المحكمة العليا سلطة إصدار أوامر منها الاستدعاء لطبيعة المثول أمام المحكمة وتحوي الدعوى من أجل إنقاذ أى من الحقوق المخولة بموجب باب الحق فى الإنصاف الدستورى.

٣- يخول البرلمان قانوناً يتمكن أى محكمة أخرى فى حدود ولايتها القانونية والقضائية المحلية للعمل على ممارسة جميع أو أى من الصلاحيات القابلة للممارسة من قبل المحكمة الدستورية العليا بموجب البند(٢).

حق المساواة Right to Equality (٢١)

وفقا للمادة (١٤) : أول الحقوق المنصوص عليها فى الدستور هو حق المساواة فإن الدولة لا تحرم أى فرد من حق المساواة أمام القانون، وكل فرد له حق التمتع بحماية القوانين التى لا تفرق بين كل من يعيشون على أرض الهند ، ولعل أول ما يميز هذه المادة أن الاستفادة من مضمونها لا يقتصر على المواطنين الهنود فقط ، بل يمتد ليشمل مواطنى المناطق والأقاليم التابعة للدولة فى حرية الفكر والتعبير والمعتقدات والدين والجنس والطائفة(٢٢).

أما المادة (١٥) : فقد حذرت التميز على أساس الدين أو العرف أو الطبقة الاجتماعية أو الجنس أو مكان الولادة ، بل أكدت أن أى إنسان لن يكون عرضة على هذا الأساس لفرض القيود التعسفية عليه .

المادة (١٦) : اهتمت بحق كافة المواطنين فى العروض المتساوية فيما يتعلق بأمور التوظف أو التعيين لدى أى جهة عمل فى الدولة ، ووضعت فقرة خاصة لصالح مواطن الطبقات الدنيا التى لم تمثل كما ينبغى فى الخدمات.

المادة (١٧): بمقتضاها تم إلغاء نظام المنبوذين Martyans لأفراد الطبقات الدنيا ومنعت ممارسة ذلك بأى شكل من الأشكال وضمان حرية الكلام والاجتماع والنشر فى حدود القانون.

المادة (١٨) : إلغاء الألقاب :

لا يجوز للدولة منح الألقاب ما لم تكن ألقاب تمييز عسكرية أو أكاديمية ولا يجوز لأى مواطن من الهند قبول أى لقب من اية دولة أجنبيه كما لا يجوز أى شخص غير مواطن فى الهند أثناء تولية أى منصب أن يحصل على ربح مادى أو ثقة فى إطار عمله فى الدولة دون الحصول على موافقة الرئيس قبول أى هدية أو أجر أو منصب من أى نوع من اية جهة أو برقابة ولاية أجنبية

1)Constitution of India , p. 14.

1)Constitution of India, op, git, pp. 8-18.

2)Appdor aia Substant of Polit ,es, Oxford Univ press, London 1954, p.414.

المبادئ التوجيهية لسياسة الدولة :

المادة(٣٧) : المبادئ التوجيهية لسياسة الدولة (إحكام قابلة للتنفيذ من قبل أى محكمة والمبادئ المنصوص عليها فيه (الباب) تعد أساسية فى حكم البلاد، ومن واجب الدولة تطبيق هذه المبادئ فى وضع القوانين [٢٣].

المادة (٣٨) : تكفل الدولة تأمين النظام الاجتماعى من أجل تعزيز رفاهية الشعب

١- تسعى الدولة إلى تعزيز رفاهية الشعب من خلال تأمين وتوفير نظام إجتماعى بحيث تسوده العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى جميع مؤسسات ومرافق الحياة الوطنية .

٢- تسعى الدولة جاهدة للحد من عدم المساواة فى الدخل ، وتسعى للقضاء على عدم المساواة فى الأوضاع والتسهيلات والغرض ليس فقط بين الأفراد فحسب ، وإنما أيضا بين مجموعات الأفراد الذين يقيمون فى مناطق مختلفة أو يعملون فى مهن مختلفة .

٣- تسعى الدولة لتحقيق العدالة بين جميع الأفراد.

٤- تسعى الدولة لإقامة تجمعات سكانية ملائمة .

المادة (٣٩) : المبادئ معينة للسياسة التى تتعها الدولة

توجه الدولة سياستها نحو ضمان ما يلى :-

١- أن المواطنين من الرجال والنساء على السواء ، لهم الحق فى الحصول على الوسائل الكافية لكسب الرزق.

٢- أن ملكية وضوابط الموارد المادية للمجتمع يتم توزيعها بأمثل الطرق لخدمة الصالح العام .

٣- تفعيل النظام الاقتصادى لا يؤدى إلى تركيز الثورة فى أيدى أقلية مما يسبب إلحاق الضرر بالأغلبية.

٤- الأجر المساوى مقابل العمل المتساوي لكل من الرجال والنساء .

٥- أن صحة وقوة العمل رجالاً ونساء والأطفال صغار السن لا يساء استخدامها ، وأن المواطنين يضطروا بحكم الحاجة الماسة أو الضرورات الاقتصادية إلى الإنخراط فى مهن غير ملائمة لأعمارهم أو لقواهم .

٦- أن يتم منح الأطفال الفرص والتسهيلات اللازمة للنمو فى ظروف من الحرية والكرامة وبالطرق الصحيحة وحماية الأطفال والشباب من الاستغلال وبما لا يشجع على التخلي عن القيم المعنوية والمادية .

المادة (٣٩) أ) العدالة المتساوية والمساعدة القانونية المجانية

تضمن الدولة تفعيل النظام القانوني لتعزيز العدالة على أساس تكافؤ الفرص (خاصة المساعدة القانونية المجانية) من خلال تشريعات مناسب أو خطط أو مأوى أو طريقة مناسبة لضمان توفير فرص العدالة لكل مواطن بسبب عدم القدرات الاقتصادية أو نحوها.

1) Appdor aia Substant of Pol es, Oxford Univ press, London 1954, p.414

المادة(٤٠) منظمة البانشيات القروية تمكين المجموعات القروية من العمل كوحدات حكم ذاتى.

المادة (٤١) الحق فى العمل والتعليم والمساعدة العامة فى حالات معينة فى حدود قدرات الدولة الاقتصادية والتنموية تضع شروط للعمل بفاعلية لضمان الحق فى العمل والتعليم والمساعدة العامة فى حالات البطالة والشيخوخة والعجز والمرض وفى الحالات الأخرى.

المادة (٤٢) شروط عادلة وإنسانية فى العمل ومساعدة الأمومة

تتخذ الدولة التدابير لتأمين ظروف عمل عادلة وإنسانية ومساعدة الأمومة.

المادة (٤٣) أ) مشاركة العمال فى إدارة الصناعات

ضمان مشاركة العمال فى إدارة المشاريع أو المؤسسات أو المنظمات الأخري العاملة فى أية صناعة.

المادة (٤٣) ب) تشجع الجمعيات التعاونية

تشجع العمل التطوعى للقيام بالتشكيل والتشغيل الذاتى والرقابة الديمقراطية والإدارة المهنية للجمعيات التعاونية.

المادة (٤٤) : وضع قانون مدنى موحد للمواطنين فى جميع أنحاء الهند.

المادة (٤٥): توفير مخصصات لرعاية الطفولة المبكرة والتعليم للأطفال تحت سن ست سنوات.

المادة (٤٦) : تعزيز المصالح التعليمية والاقتصادية للطوائف والقبائل المحرومة والمهمشة وشرائح المجتمع الضعيفة الأخرى ، وكما يجب حمايتها من الظلم الاجتماعى وجميع أشكال الاستغلال.

المادة (٤٧) : واجب الدولة فى ربع مستوى المعيشة ومستوى التغذية وتحسين الصحة العامة ، فمن بين المهام الأساسية لها ، تسعى الدولة لفرض حظر على استهلاك المشروعات المسكرة والمخدرات الضارة بالصحة باستثناء المستخدم منها فى الأغراض الطبية.

المادة (٤٨) منظومة الزراعة وتربية الحيوانات :

تسعى الدولة لاتخاذ خطوات منظمة للزراعة وتربية الحيوانات على أسس علمية حديثة للحفاظ على تحسين السلالات وخطر ذبح الحيوانات (الأبقار والعجول) وغيرها من الماشية المدرة للألبان للحليب والمستخدمة فى أغراض العلاج والأعمال الشاقة الأخرى.

المادة (٤٩) حماية الآثار والأماكن والأشياء ذات الأهمية القومية

حمايتها من التعرض للسلب أو النهب أو التشويه أو التخريب أو التدمير أو الإزالة أو التخلص منها أو تصديرها للخارج.

المادة (٥٠): فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية

تسعى الدولة لفصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية فى الخدمات العامة بالدولة والولايات.

المادة (٥١) : تعزيز السلم والأمن الدوليين

١- تعزيز السلام والأمن الدوليين.

٢- الحفاظ على علاقات عادلة من الأمم.

٣- تعزيز احترام الالتزامات القانونية والمعاهدات الدولية فى تعامل المنظمات الإنسانية مع بعضها البعض وتشجيع تسوية النزاعات الدولة عن طريق التحكيم .

المادة (٥١)أ) : واجبات المواطن الهندى تتمثل فيما يلى :-

- الالتزام بالدستور واحترام مثله العليا والعلم والنشيد الوطنى.
- الاعتزاز والتمسك بالمثل النبيلة التى ألهمت أبناء الهند الوطنى.
- دعم وحماية وسلامة الهند.
- الدفاع عن البلاد وتقديم الخدمة الوطنية عند النداء للقيام بها .
- تعزيز الانسجام وروح الأخوة المشتركة بين جميع الناس فى الهند وتجاوز الاختلافات الدينية واللغوية والإقليمية أو القطاعية ونبذ الممارسات المهنية .
- ابداء التقدير والحفاظ على التراث للثقافة المركبة فى الهند .
- حماية وتحسين البنية الطبيعية بما فيها الغابات والبحيرات والأنهار والحياة البرية والرأفة بسائر الكائنات والمخلوقات الحية .
- تطوير الروح العلمية والإنسانية وتقرير روح البحث والاصلاح.
- حماية الممتلكات العامة والتخلي عن العنف .
- السعى نحو التميز فى كل الأنشطة الفردية والجماعية .
- على الآباء والأمهات والأوصياء الحرص على توفير فرص التعليم لأطفالهم حسب مقتضى الحال خاصة من تتراوح أعمارهم من ست سنوات وأربعة عشر عاما .

السلطات التشريعية للرئيس

المادة (١٢٣) سلطة الرئيس فى إصدار المراسيم خلال العطل البرلمانية

فى حالة عدم الانعقاد لمجلس البرلمان ، وشعر رئيس الدولة بقناعة أن ثمة ضرورة ملحة بحكم الظروف لاتخاذ إجراءات فورية وعاجلة فإنه يحق له إصدار مراسيم كما يبدو له أن تلك الظروف القائمة أنذاك تتطلب إصدارها .

وأن أى مرسوم صادر له نفس القوة والأثر كأي قانون صادر عن البرلمان ولكن يتعين فى كل مرسوم أنه " ينبغى عرضه على مجلس البرلمان ويجب أن يتوقف عن النفاذ والعمل عند انقضاء ستة أسابيع بعد إعادة انعقاد البرلمان([٢٤]).

المادة ٢١٣ سلطة الحاكم لإصدار مراسيم خلال عطلة الهيئة التشريعية :

١- عندما لا تكون الجمعية التشريعية للولاية فى دور انعقاد ، أو عندما لا يكون هناك مجلس تشريعى فى الولاية أو عندما لا يكون مجلسا الهيئة التشريعية فى دور انعقاد وحصل فى أى وقت أن رأى حاكم الولاية وكان مقتنعا بوجود ظروف تجعل من الظروف الضرورة بالنسبة له اتخاذ إجراءات فورية حيال تلك الظروف، فإنه قد يعمد بحكم تلك الظروف الملحة إلى إصدار المراسيم كما يراها

1)Constition of India ,pp. cit, p.15.

ضرورية يشترط ألا يعمد الحاكم لإصدار المراسيم دون تعليمات من رئيس الدولة إذا :

أ) كان هناك مشروع قانون يحتوى على نفس الأحكام التى فى ظل هذا الدستور قد تتطلب أولا ضرورة تقديمها إلى الرئيس وحصولها على موافقته قبل تقديمها إلى المجلس التشريعى.

ب) إذا ارتأى من الضرورة الاحتفاظ بمشروع قانون يحتوى على نفس الأحكام التى يتعين تقديمها لنظر الرئيس فيها .

ج) فى حالة وجود تشريع للولاية يحتوى على نفس الأحكام التى قد تصبح لاغية بموجب هذا الدستور، ما لم يكن محجوزة للدراسة من قبل الرئيس فيها وتنال موافقة الرئيس عليها.

٢- يتعين فى المرسوم الصادر بموجب هذه المادة أن تكون له نفس القوة والتأثير التى تكون لأى قانون صادر عن السلطة التشريعية للولاية وموافق عليه الحاكم ولكن يتعين فى كل مرسوم أيضا ما يلى :-

أ) ينبغى عرض المرسوم على الجمعية التشريعية للولاية أو على كلا المجلسين فى حال وجود مجلس تشريعى فى الولاية ويجب أن يتوقف المرسوم عن العمل والسريان عند إنقضاء ستة أسابيع من إعادة إلتئام شمل الهيئة التشريعية للانعقاد فى دورة أو حتى إنقضاء تلك الفترة .

إذا تم تمرير قرار اعترض عليه من قبل الجمعية التشريعية ووافق المجلس التشريعى، أن وجد حسبما يقتضى الحال على ذلك القرار أيضا.

ب) يمكن للحاكم سحب فى أى وقت

التفسير

حيث يتم استدعاء مجلسي الهيئة التشريعية للولاية واستدعاء المجلس التشريعى ، وإعادة الانعقاد فى تواريخ مختلفة فإنه يجب حساب ستة أسابيع فى وقت لاحق لتاريخ الاجتماع التالى لعرض هذه الفقرة ([٢٥]).

٣- إذا استملت عملية وضع مرسوم قانون- بموجب هذه المادة – على أى حكم لن يكون صحيحا إن صدر فى قانون عن الهيئة التشريعية للولاية ووافق عليه الحاكم ، فإنه سوف يصبح لاغيا وغير نافذ لأغراض أحكام هذا الدستور المتعلقة بتأثير قانون صادر عن الهيئة التشريعية للولاية يتعارض مع قانون برلمانى أو قانون قائم فيما يتعلق بمسألة مدرجة فى القائمة الفرعية الصادرة بموجب هذه المادة عملاً بتعليمات الرئيس، فإنه سوف يعتبر بمثابة قانون صادر عن الهيئة التشريعية للولاية ومخصص لنظر الرئيس فيه ويقتضى موافقته عليه.

1)The constitution of India, part III.

الخاتمة:

ولعله مما سبق يتبين إسهام القادة الهنود فى توطيد الحرية والمواطنة والتنوع والتكامل فلقد حاول القادة عن طريق الخطاب الإعلامى ترسيخ أن الدولة الوطنية هى دولة لكل مواطنيها ودولة تسمح أن تتعايش أديانا وأعراقا وطوائف مختلفة جنبا إلى جنب فى ظل سيادة حكم القانون.

لا فرق بين أغلبية وأقلية ولا تمييز بين دين ودين ، ذلك أن القانون دستور هذه الدولة والتسامح عمادها ، وأن التسامح الدينى هو أحد المبادئ المؤسسة لدولة المواطنة.

كما يشار هنا فى الخطاب الإعلامي لمفهوم الحرية والمواطنة ، وأن الحرية بُعد روحى فى الإنسان تدعوه إلى الاكتمال فى وجوده التاريخي والترقي نحو الأفضل ، كما تمنح الحرية الإنسان كرامة وتضمن له حقه فى حرية الرأي قولا وكتابا وممارستا وتعليما ، وأقامه شعائر.

أم المواطنة هى اقرار بالحقوق والواجبات التى توضح علاقة المواطن بالدولة، وعلاقة الدولة بالمواطن ، فالحقوق تدور حول المشاركة فى الحياة العامة وفى الحياة السياسية ، والواجبات تتعلق بخدمة الوطن فيكون هدف المواطنة حق الحريات المدنية، وخلق انتماء وطنى ، وتقتضى المواطنة رابطة يُشار اليش معا يقوم البناء عليها فمنهم على العهود.

كما تناولت الدراسة : الحرية فى الممارسة واحترام التنوع فى ثلاث نقاط :

- مفهوم الحرية والمواطنة أن الحرية قيمة ثمينة فى حياة الانسان ، إنها لا تقف عند حدود البيان والتقرير بل هى تعبر عن انفتاح الإنسان على المطلق كونه مخلوقا عن صورة الله ومثاله، وكذا الحرية هى بُعد روحى فى الإنسان تدعوه إلى الاكتمال فى وجوده التاريخى والترقى نحو الأفضل.

- والحرية تمنح الانسان كرامة لا يحق لأحد انتزاعها منه أو المس بها أو التنكر لها .

- الحرية تضمن له حقه فى حرية الرأى قولاً وكتابةً وتعليم وحرية الطباعة وتأليف الجمعيات وحرية دينية عقيدتا وممارستا وتعليميا وإقامة شعائر فى تولى الوظائف العامة فى كل هذه الحريات وفى طليعتها الحرية الدينية تتجلى مصداقية الشخص البشرى .

أشار نهرو إلى المنهج الحضارى العصرى والذى تنشده كل الشعوب ، أن التنوع ينشأ الحوار، والحوار يدور فى دائرة التعارف والتسامح والعيش المشترك ووحدة الوطن .

وأمن الزعماء الأول فى الهند أن هناك ثقافة الحوار ، وهناك ثقافة الجدار وتهنى الجدار الذى لا يستجيب لأى حوار ، وشجع الزعماء ثقافة الحوار.

كما أشار نهرو لبُعد آخر وهو بناء القيم الانسانية النبيلة ، وأكد على أن المجتمع يقوم على قمم الاختلاف والتنوع ،واحترام الآخر ، واحترام التعددية الدينية التى أساسا أمر شخصي يخص الانسان فى قلبه وتعامل به ربه فى نهاية حياته .

وأكد على أن يقوم المجتمع على ثقافة التسامح والتعايش المشترك وحب الحياة والخير والجمال ، وأكد على حق قبول التعبير وتشجيع الحوار بصورة إنسانية وحضارية.

ومن نتائج هذا البحث : أن هذه الأمور (الدستور والقانون) تصب فى مجال الإبداعات الإنسانية لأن العالم يبدع كل يوم إبداعات عديدة ، ويبدع فى المجالات الإنسانية التى نسميها الحضارات التى نستقى منها الكثير ، وبناء الحضارات الإنسانية يحتاج أن نأخذ من اساسيات الأديان مبادئ للحياة الإنسانية .

فأكد على بناء الوعي الانسانى من خلال الأساليب الإعلامية فى ترسيخ المفاهيم الصحيحة التى تؤثر فى تشكيل العقول باستخدام أدوات إعلامية وثقافية وتربوية ذات طابع خاص مؤثر.

أخيرا أكد الخطاب الإعلامي للقادة الأول فى تعايش أبناء الوطن الواحد فى إطار القيم الإنسانية المشتركة ، وعلى أساس الإحترام المتبادل بين الجميع ، هذا يؤدى فى الحقيقة إلى الاستقرار والتقدم بما يضمن دائما أفضل السبل في الحياة .

مما لاشك فيه أن الحرية السياسية توفر مناخا أفضل يتيح المزيد من الفرص الإقتصادية

قائمة المراجع :

❖ **الوثائق والتقارير الرسمية المنشورة باللغة العربية :**

١. **مكتب استعلامات الهند** : الهند ١٩٦٨-١٩٦٩م ، الكتاب السنوى ، القاهرة،١٩٦٩م.

٢. **مكتب استعلامات الهند**: اكتشف الهند، وزارة الثقافة ، نيودله، ١٩٩٦م

❖ **المراجع العربية والمترجمة :**

١. **احمد بهاء الدين** : جواهر لال نهرو : رسائل نهرو- الثورات السياسية والاجتماعية والفكرية ، دار طهور الفكر ، مطبعة نهضة مصر.

٢. **احمد فارس عبدالمنعم** : النظام السياسى الهندى الواقع والمستقبل ، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة ، ١٢ ، ١٩٩٧م .

٣. **أكرام بدر الدين** : الديمقراطية فى الدول النامية (نظم مستقرة) ، دار الثقافة العربية ، القاهرة، ١٩٩١م .

٤. **مستر اندروز** : مهاما غاندى نشأته وعمله فى جنوب أفريقيا ، ترجمة اسماعيل مظهر، ط ١، عين للدراسات الاجتماعية ، مصر ، ٢٠١٥م

٥. **ديفيد بينهام**، وكيفن بويلى: مدخل إلى الديمقراطية ، ترجمة احمد رمو، دمشق، وزارة الثقافة،١٩٩٧م.

٦. **راجندرا براسادا**: الدستور الهندى ، مكتب الهند للنشر والاستعلامات، مطابع شركة الاعلانات الشرقية ، ١٩٥٤م .

٧. **روفان رولان** : غاندى وكفاحه المسالم ، ترجمة محمد التونجى، دار الفكر العربى ، بيروت، ١٩٦٩م.

٨. **م. ن. داس**: فلسفة نهرو السياسية ، ترجمة أحمد كامل، دار الفكر العربى ، القاهرة،١٩٦٢م.

٩. **محمد عبدالقادر سليمان** : تاريخ شبه القارة الهندية الحديث، الهند وباكستان وبنجلاديش، النيل العربية ، القاهرة ، ٢٠١٧ .

١٠. ــــــــــ : فلسفة نهرو السياسية ، ترجمة محمد أمين عبدالله ، القاهرة ، دار الهناء ، ١٩٦٦م

١١. **نورمان د. بالمر** : النظام السياسي فى الهند ، ترجمة محمد فتح الخطيب ،مكتبة الانجلو، القاهرة ، ١٩٦٥م .

❖ **رسائل علمية غير منشورة :**

١. **كمال المنوفى** : النظام السياسى فى عهد نرون، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٤م.

٢. **محمد عبدالقادر سليمان**: تطور الديمقراطية فى الهند١٩٤٧-١٩٩٦م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث الاسيوية ، جامعة الزقازيق،١٩٩٦م

٣. ـــــــــــــــــــــ : أحوال المسلمين فى الهند ١٩٤٧- ١٩٩٦ ، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠١م .

ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية :

1- **-Govermment of India**:The constitution of India As modified up to the 15th may, New Delhi, 1972.

2- **Research, Reference and Training Division India** 1994, A Refernce , Annual , Ministry of information, 1995.

ثالثا: المراجع الأجنبية :

1- **-Appador Aiai, Substant of polities)oxford univsity press**, London, 1954).□

2- **-Chclari.R.C, Constitutional Rights and Limitations**,2nd ednm Allahabad,1990.

3- **-J,c Johari: Indian political system** (A critical of the constitution A structure and the emerging treads of Indian polities, New Delhi frist editonsm1996.

4- **-K.I,Kanal , Demoocratic politics in India,**(New Delhi Wiley eastern linimited)1984,

5- **-Mangal Chandra Jain Kagzi,** The constition of India vol,1,NewDelhi ,1989.

6- **M.d Manzural Karim,** The political of India :An example, of Asustainable democracy, university.

7- **Palmer, Normal ,**Elections old political development, the south Asian exprence, Duke uni, press durtran N,C.1995.

8- **P.N.Chopra and (eds) others,** A New Advanced of India , New Delhi , 1996.

9- Subhash C.Kashyab, India and political programmes ferfo sameneces Delhi research publications in social sciences,1970.□